الفصل الخامس

الاشتقاق اللغوى : نظرية وتطبيقًا

- هل الأصل فى الأفعال الثنائية أو الثلاثية ؟
- مم اشتقت بعض الألفاظ ؟
- للغة العربية فقه كغيرها من اللغات .
- الاشتقاق فى اللغة : صغير وكبير وأكبر ، وكبّار...
- المصدر والاشتقاق واستعمالاتهما .
- المشترك اللفظى ، والمشترك المعنوى .
- بعض أسرار المضمرات .
- الاتفاق والاختلاف فى صفات الحروف ومعانيها .
- أسرار بعض الحروف .

obeikan.com

obeikan.com

رأيه فى الاشتقاق اللغوى - نظرية وتطبيقًا

لابن القيم - رحمه الله تعالى - نظريات لغوية ، هى من صميم علم أصول اللغة ، والناظر فيها بتأمل وتأن يرى : أنها تكاد تعقد لهذا العلامة زعامة لغوية ، كما عقدت له زعامات علمية ودينية ، فى ميادين مختلفة لتنوع معارفه ، ووفرة ما أفاء الله سبحانه عليه من ألوان المعارف .

وفى هذا البحث نراه مشتملاً عباءة أصول اللغة فى مباحث الاشتقاق نظرية وتطبيقًا :

فيعنى بالاشتقاق نظرية وتطبيقًا لإيضاح المعنى أتم توضيح ، ويذكر تقاليب الكلمة ودوران المعانى والألفاظ ، ويفرق بين الحقيقة والمجاز ، ويتتبع استعمالات اللفظ ، ويرد توهم المتوهمين من اللغويين ، ويذكر الصحيح من المنقول والمعقول .

ويرينا اشتقاق (الجن ، وعاذ ، وأعوذ ، والوسوسة ، والفرق بين الخناس والوسواس ومم اشتقت البركة) . . . إلخ .

* اللغة العربية لغة اشتقاق ، لا إلصاق وإضافة كغيرها من اللغات التى تعتمد على ذلك أكثر من الاشتقاق .

والاشتقاق كما قال علماء أصول اللغة باب عظيم من أبواب تنميتها والتصرف فى فنونها ، وسبب فى مرونتها وسعتها وحيويتها .

والاشتقاق له أبواب متعددة : من صغير أو أصغر ، إلى كبير أو أكبر ، إلى كُبَّار ، وهو « النحت » ، وترجع تقاليب الكلمة فى العربية إلى معنى واحد ، هو جامعها ومحور دوران حروفها فى بناءاتها المختلفة [1] .

لابن القيم فى هذا الصدد باع واسع ، يتميز بالوضوح ، ومعرفة أوجه

---

(١) راجع كتابنا « اللغة العربية وعوامل تنميتها » - نشر مكتبة وهبة .

الاستعمال ، وأثر هذا الاستعمال فى تحديد الأصل اللغوى ، ثم بيان الاستعمالات المجازية الأخرى ، سواء تنوسى الأصل أو لمح . أو انتقل المعنى إلى شيء جديد فى الاستعمال . . إلخ .

نسوق مثالاً لذلك من تفسيره لقوله تعالى فى سورة الناس : ﴿ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾ (١) . يقول : « . . . . الجن ، إنما سموا جنًا من الاجتنان وهو الاستتار ، فهم مستترون عن أعين البشر ، فسموا جنا لذلك ، من قولهم : جنَّه الليل وأجنه ، إذا ستره ، وأجن الميت إذا ستره فى الأرض .

قال الشاعر :

لا تبك ميتًا بعد ميت أجنَّه على وعباس وآل أبى بكر

يريد النبى ﷺ .

ومنه الجنين لاستتاره فى بطن أمه ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ (٢) .

ومنه المجن لاستتار المحارب به من سلاح خصمه ، ومنه الجَنَّة (بالفتح) ، لاستتار داخلها بالأشجار .

ومنه الجُنَّة (بالضم) ، لما يقى الإنسان من السهام والسلاح ، ومنه المجنون لاستتار عقله (٣) .

* *

* ويبين المناسبة بين اللفظين فى اللفظ والمعنى ، ويذكر الاشتقاق الوسط ، أو عقد تقاليب الكلمة على معنى واحد ، ويقصد بذلك رجوع تقاليب الكلمة أى تصرفاتها إلى معنى واحد ، يقول :

(وأما - لفظ - الناس ، فبينه وبين الأنس مناسبة فى اللفظ والمعنى ، وبينهما اشتقاق أوسط ، وهو عقد تقاليب الكلمة على معنى واحد .

---

(١) الناس : ٦ (٢) النجم : ٣٢ (٣) بدائع الفوائد : ٢/٢٦٣ ، ٢٦٤

والأنس والإنسان مشتق من الإيناس ، وهو الرؤية والإحساس ومنه قوله تعالى :

﴿ آنَسَ مِن جَانِبِ الطُّورِ نَارًا ﴾ (١) ، أى رآها .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا ﴾ (٢) ، أى أحسستموه ورأيتموه ، فالإنسان سمى إنسانًا ، لأنه يؤنس ، أى يرى بالعين .

والناس ، فيه قولان :

أحدهما : أنه مقلوب من أنس ، وهو بعيد ، والأصل عدم القلب .

والثانى : وهو الصحيح : أنه من لنوس ، وهو الحركة المتتابعة ، فسمى الناس ناسًا للحركة الظاهرة والباطنة ، كما سمى الرجل : حارث وهمام ، وهما أصدق الأسماء كما جاء فى الخبر ؛ لأن كل أحد له هم وإرادة ، وهى مبدأ وحرث وعمل هو منتهى .

فكل أحد حارث وهمام ، والحرث والهم حركتا الظاهر والباطن ، وهو حقيقة النوس .

وأصل ناس : نوس ، تحركت الواو وقبلها فتحة فصارت ألفًا .

هذان هما القولان المشهوران فى اشتقاق الناس ، « أى أنه مقلوب من أنس أو أنه من النوس وهو الحركة المتتابعة » .

وأما قول بعضهم : أنه من النسيان ، وسمى الإنسان إنسانًا لنسيه ، وكذلك الناس سموا ناسًا لنسيانهم ، فليس هذا القول بشىء ، وأين النسيان الذى مادته (ن س ى) إلى الناس ، الذى مادته (ن و س) .

وكذلك : أين هو من الأنس الذى مادته (أ ن س) ؟

والألف والنون فى آخره (لفظ الإنسان) زائدتان ، **لا يجوز فيه غير هذا ألبتة** ؛ إذ ليس فى كلامهم (أنسن) حتى لا يكون إنسانًا إفعالاً منه .

---

(١) القصص : ٢٩ (٢) النساء : ٦

ولا يجوز أن يكون الألف والنون فى أوله زائدتين ، إذ ليس فى كلامهم (انفعل) فيتعين أنه فعلان من الأنس ، ولو كان مشتقًا من نسى لكان نسيانًا لا إنسانًا .

فإن قلت : فهلا جعلته إفعلالاً ، وأصله إنسيانه ، كليلة إصحيان ، ثم حذفت الياء تخفيفًا ، فصارت إنسان ؟

قلت : يأبى ذلك عدم إفعلال فى كلامهم ، وحذف الياء بغير سبب ، ودعوى ما لا نظير له ، وذلك كله فاسد .

على أن الناس ، قد قيل أصله الأناس ، فحذفت الهمزة فقيل : الناس ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

* إن المنايا يطلعن على الأناس ألفافًا *

ولا ريب أن أناسًا فعال ، ولا يجوز فيه غير ذلك ألبتة .

فإن كان أصل ناس أناسًا ، فهو أقوى الأدلة على أنه من أنس ، ويكون الناس كالإنسان سواء فى الاشتقاق . ويكون وزن ناس على هذا القول (عال) لأن المحذوف فاؤه .

* وعلى القول الأول يكون وزنه (فعل) لأنه من النوس .

* وعلى القول الضعيف يكون وزنه (فلع) لأنه من نسى ، فقلبت لامه إلى موضع العين فصار ناسًا ووزنه (فلعًا) [1] . أ . هـ .

* *

تتبع ابن القيم اللفظ فى اشتقاقه ، وبين الأقوال التى قيلت فيه ، ورجع ما ارتآه ، ووهن غيره ، وأرجع تقاليب الكلمة إلى معنى واحد ، ورد توهم المتوهمين بالدليل والبينة ، ثم جاء بميزان اللفظ على جميع الأقوال ليوضح الصحيح ، ويرد الضعيف .

* *

---

(١) بدائع الفوائد : ٢/ ٢٦٤ ، ٢٦٥

ويعنى ابن القيم فى أبحاثه ببيان الاشتقاق ، ومصدره تبيانًا للحقيقة ، وإظهارًا للمعنى ، وتفرقة بين الحقيقة والمجاز ، وتتبعًا لاستعمالات اللفظ فى مواضع مختلفة .

ولو أن علماء اللغة عنوا بهذا الجانب حين جمعوا اللغة ، وتتبعوا مواطن الاستعمال لكان لنا من خرائط التاريخ اللغوى ما يعيننا على تبيان المعنى والاستعمال ، كسجل للفظ

فهو يرى :

أن الظرف إن كان مشتقًا من فعل ، فهو يتعدى إليه بنفسه ، لأنه فى معنى الصفة التى لا تتمكن ، ولا يخبر عنها ، وذلك كقبل وبعد وقريبًا منك ، لأن فى قبل معنى المقابلة وهى من لفظ قبل . وبعد من لفظ (بعد) . . [1] .

والمصدر قد يبقى بينما فعله أميت ، وهذا ما تحاول بعض المجامع اللغوية اليوم البحث عن الفعل المفقود ، أو إحياء الفعل الذى أميت ، أو إكمال المادة اللغوية بصفة عامة .

يقول : ومن هذا القبيل - قبيل تعدى الفعل واشتقاقه : جلست خلفك وأمامك ، وفوق وتحت وعندك فى معنى القرب ، لأنها (عندك) من لفظ العند ، قال الراجز :

وكـــــل شىء قد يحب ولده حتى الحبارى فتطير (عنده)

أى إلى جنبه ، وهذه الألفاظ غير خاف أنها مأخوذة من لفظ الفعل :

فخلف (الظرف) من خلفت (الفعل) ، وقدام من تقدمت ، وأمام من أممت أى قصدت ، وكذلك سائرها (أى الظروف من أفعالها) إلا أنهم لم يستعملوا فعلاً من (تحت) ، ولكنها مصدر فى الأصل أميت فعله . . » [2] .

---

(١) بدائع الفوائد ٢/١٠٨ (٢) السابق ١٠٩

وما دل على الهيئة لمح فيه الاشتقاق ، كما إذا وقع الحال جامدًا ، ويشترط فيه الاشتقاق كشرط الحال - لأن :

(الجذاق من النحاة) على أنه لا يشترط - فى الحال أن يكون مشتقًا - بل كل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً ، فلا يشترط فيها إلا أن تكون دالة على معنى متحول ، ولهذا سميت حالاً ، قال الشاعر :

لو لم تحل ما سميت حالاً وكـــــل ما حال فقد زالا

فإذا كان صاحب الحال قد أوقع الفعل فى صفة غير لازمة للفعل ، فلا تبالى أكانت مشتقة أم لا ؛ فقد جاء فى الحديث : « يتمثل لى الملك رجلاً » ، لأن صفة الرجولية طارئة هنا على الملك ، فوقعت حالاً ، إذ هى لازمة للملك فى وقت وقوع الفعل فقط أى (أنه تحول إليها للحظات) ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ (١) .

﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً ﴾ (٢) ، ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا ﴾ (٣) .

ويقولون : مررت بهذا العود شجرًا ، وهذا زيد أسدًا ، وتأويل كل ذلك بمشتق تعسف ظاهر ، ولكنها أفعال تحول الفاعل إليها ، فصلح أن يكون حالاً لدلالته على الهيئة .

* *

● الاشتقاق اللغوى :

لفظ المشتق قد يأتى واحدًا فى الوزن والهيئة ، ولكن يتنوع استعماله بحسب الفعل والإضافة ، فلفظ (البركة) نوعان :

أحدهما : بركة من فعله تبارك وتعالى ، والفعل منها بارك ، ويتعدى بنفسه تارة وبأداة (على) تارة ، وبأداة (فى) تارة ، والمفعول منها مبارك ، وهو ما جعل كذلك فكان مباركًا بجعله تعالى .

والنوع الثانى : بركة تضاف إليه (تعالى) إضافة الرحمة - والعزة ،

---

(١) غافر : ٦٧ (٢) الأعراف : ٧٣ (٣) مريم : ١٧

والفعل منها تبارك ، ولهذا لا يقال لغيره ذلك ، ولا يصلح إلا له - عَزَّ وجَلَّ - فهو سبحانه المبارك ، وعبده ورسوله المبارك ، كما قال المسيح - عليه السلام - : ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَمَا كُنتُ ﴾ (١) ، فمن بارك الله فيه وعليه فهو المبارك ، وأما صفته (تبارك) فمختصة به تعالى ، كما أطلقها على نفسه بقوله : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ (٢) . . أفلا تراها كيف أطردت فى القرآن جارية عليه مختصة به ، لا تطلق على غيره ، وجاءت على بناء السعة والمبالغة ، كتعالى وتعاظم ونحوها ، فجاء بناء (تبارك) على بناء (تعالى) الذى هو دال على كمال العلو ونهايته ، فكذلك تبارك دال على بركته وعظمها وسعتها . . .) (٣) .

* *

وتدور المعانى حول اللفظ متقاربة أو متنافرة ومن المتقاربة ما ذكره ابن القيم حول لفظ (عاذ) وما تصرف منها ، فهى تدل على التحرز والتحصن والنجاة . .

وحقيقة معناها : الهروب من شىء تخافه إلى من يعصمك منه ، ولهذا يسمى المستعاذ به معاذًا ، كما يسمى ملجأ وزورًا ، وفى الحديث : أن ابنة الجون لما أدخلت على النبى ﷺ فوضع يده عليها ، قالت : « أعوذ بالله منك . فقال لها : لقد عذت بمعاذ ، الحقى بأهلك » .

فمعنى أعوذ : ألتجىء واعتصم وأتحرز .

وفى أصله قولان : أحدهما : أنه مأخوذ من الستر . والثانى : أنه مأخود من لزوم المجاورة .

فأما من قال إنه من الستر ، قال : العرب تقول للبيت الذى فى أصل الشجرة التى استتر بها عُوذ بضم العين وتشديد الواو وفتحها فكأنه لما عاذ بالشجرة ، واستتر بأصلها وظلها سموه عوذًا ، فكذلك العائذ قد استتر من عدوه بمن استعاذ به منه ، واستجن به منه .

---

(١) مريم : ٣١ (٢) : أول الملك . (٣) بدائع الفوائد : ٢/ ١٨٥ ، ١٨٦

ومن قال : هو لزوم المجاورة قال : العرب تقول للحم إذا لصق بالعظم فلم يتخلص منه عوذ : لأنه اعتصم به واستمسك به ، فكذلك العائذ قد استمسك بالمستعاذ به واعتصم به ولزمه .

والقولان حق (الستر واللزوم) . لأن الاستعاذة تنتظمهما معًا .

* *

وعن الوسوسة والوسواس وأصلها ، واشتقاقها ، وأصل تسميتها ، وسر التكرار فى سورتى (الفلق والناس) ، ومتابعة حركة اللفظ بإزاء المعنى فى متابعة حركتها ، وهل الرباعى فى (وسواس) بمعنى الثلاثى المضعف أولاً ، وما الفرق بين هذا الوزن وما شابهه ؟ . . إلخ يقول الإمام الفقيه اللغوى ابن القيم :

(الوسواس) فَعْلال من وسوس ، وأصل الوسوسة الحركة أو الصوت الخفى الذى لا يحس فيحترز منه :

فالوسواس الإلقاء الخفى فى النفس : إما بصوت لا يسمعه إلا من ألقى إليه ، وإما بغير صوت كما يوسوس الشيطان إلى العبد .

ومن هذا وسوسة الحلى ، وهو حركته الخفية فى الأذن . .

والظاهر - والله أعلم - أنها سميت وسوسة لقربها وشدة مجاورتها لمحل الوسوسة من شياطين الإنس وهو (الأذن) ، فقيل : وسوسة الحلى لأنه صوت مجاور للأذن كوسوسة الكلام الذى يلقيه الشيطان فى أذن من يوسوس له .

ولما كانت الوسوسة كلامًا يكرره الموسوس ويؤكده عند من يلقيه إليه - كرروا لفظها بإزاء تكرير معناها ، فقالوا : وسوس وسوسة ، فراعوا تكرير اللفظ ليفهم تكرير مسماه .

ونظير هذا ، تقدم من متابعتهم حركة اللفظ بإزاء متابعة حركة معناه ، كالدوران ، والغليان ، والنزوان ، وبابه . . .

ونظير ذلك : زلزل ، ودكدك ، وقلقل ، وكبكب الشيء ، لأن الزلزلة حركة متكررة ، وكذلك الدكدكة ، والقلقلة ، وكذلك كبكب الشيء إذا كبه في مكان بعيد فهو يكب فيه كبًا بعد كب ، كقوله تعالى : ﴿ فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴾ (١) . ومثله : رضرضه ، إذا كرر رضه مرة بعد مرة .

ومثله : ذرذره ، إذا ذره شيئًا بعد شيء ومثله : صرصر الباب ، إذا تكرر صريره .

ومثله : مطمط الكلام إذا مططه شيئًا بعد شيء ، ومثله : كفكف الشيء إذا كرر كفه وهو كثير .

وقد علم بهذا : أن من جعل هذا الرباعي بمعنى الثلاثي المضعف لم يصب ، لأن الثلاثي لا يدل على تكرار ، بخلاف الرباعي المكرر .

فإذا قلت : ذرّ الشيء ، وصرّ الباب ، وكفّ الثوب ، ورضّ الحب . . لم يدل على تكرار الفعل ، بخلاف : ذرذر ، وصرصر ، ورضرض ، ونحوه . . . فتأمله ، فإنه مطابق للقاعدة العربية في الحذو بالألفاظ حذو المعاني . .

وكذلك قولهم : عج العجل إذا صوت ، فإن تابع صوته . . قالوا : عجعج .

وكذلك بحّ الماء إذا صب ، فإن تكرر ذلك قيل بحبح .

والمقصود : أن الموسوس لما كان يكرر وسوسته ، قيل : وسوس (٢) .

فالوسوسة : الحركة أو الصوت الخفي ، أو بغير صوت ، وسميت كذلك لقربها من الأذن محل الوسوسة ، وكرر لفظها لتكرير معناها ، ولأن حركة اللفظ تواكب أو تتابع حركة المعنى ، ومن ينزل هذا الرباعي - في وسوس - منزلة الثلاثي أخطأ ، لأن الثلاثي لا يدل على التكرار كالرباعي ، والعرب تحذو بالألفاظ حذو المعاني .

* *

---

(١) الشعراء : ٩٤ (٢) بدائع الفوائد : ٢/ ٢٥٠ ، ٢٥١

ويفرق العلامة ابن القيم بين لفظ الوسوسة والخناس فى المعنى وفى الاشتقاق ، ولم كان الاختلاف ؟ ولماذا جاء (الخناس) على فَعَّال ، دون خناس أو مَخْنس ؟ وكيف يكون الخنس ؟ . . .

وما حقيقة لفظ (خناس) ؟ ومم أخذ اشتقاقه ؟ من الرجوع إلى الوراء أو من الاختفاء ؟

وهل تسعف الشواهد - فى الاستعمال الفصيح - الاستعمالين ؟ وما ارتباط اللفظ بالمعنى ؟

يجيب عن أسئلتنا ابن القيم ، حين يقول : (وأما الخناس ، فهو فعال من خنس يخنس إذا توارى واختفى ، ومنه قول أبى هريرة : « لقينى النبى ﷺ فى بعض طرق المدينة وأنا جنب فانخنست منه » .

وحقيقة اللفظ اختفاء بعد ظهور فليست لمجرد الاختفاء . .

وقالت طائفة : الخنوس أصله الرجوع إلى وراء . . والخناس مأخوذ من هذين المعنيين : فهو مأخوذ من الاختفاء والرجوع والتأخر .

فإن العبد إذا غفل عن ذكر الله جثم الشيطان على قلبه ، وانبسط عليه ، وبذر فيه أنواع الوساوس التى هى أصل الذنوب كلها ، فإذا ذكر العبد ربه ، واستعاذ به انخنس وانقبض كما ينخنس الشىء ليتوارى .

وذلك الانخناس والانقباض هو أيضًا تجمع ورجوع وتأخر عن القلب إلى خارج ، فهو تأخر ورجوع معه احتفاء ، وخنس وانخنس يدل على الأمرين معًا .

وجىء من هذا الفعل بوزن فعّال الذى للمبالغة ، دون الخانس أو المنخنس إيذانًا بشدة هروبه ورجوعه وعظيم نفوره عند ذكر الله ، وأن ذلك دأبه وديدنه ، لا أنه يعرض له ذلك عند ذكر الله أحيانًا ، بل إذا ذكر الله هرب وانخنس وتأخر . . .

وتأمل كيف جاء بناء الوسوسة مكررًا لتكريره الوسوسة الواحدة مرارًا حتى يعزم عليها العبد .

وجاء بناء الخنّاس على وزن فعّال الذى يتكرر منه نوع الفعل ، لأنه كلما ذكر الله انخنس ، ثم إذا غفل العبد عاوده بالوسوسة فجاء بناء اللفظين مطابقًا لمعنييهما .

وتأمل ختامه لهذا الفصل بقوله : فجاء بناء اللفظين : (الوسوسة والخناس) مطابقًا لمعنييهما ، وما جاء فى حديثه من زيادة المعنى لزيادة المبنى ، ورجوع اللفظ للمعنيين ، ودوران اللفظ حول المعنى .

وقد قال علماء أصول اللغة إن هناك فرقًا فى المعنى بين الحروف حين تختلف صفة ومخرجًا ، كالحاء والخاء فى (نضح الماء ونضخ) وبين قولة أبى ذر - رضى الله عنه - فى صبر الفقراء وتقشفهم وتنعم المترفين حين قال : (ويخضمون ونقضم والموعد الله) فالقضم وفيه القاف لليابس والجامد ، والخضم بخائه للهش والطرى . .

وينطبق اللفظ على المعنى المستفاد من لفظى : الوسوسة والخنس عند ابن القيم ، فيقرر للفظ ما قرره علماء أصول اللغة للحرف بدءًا بالخليل ابن أحمد العبقرى ، ومرورًا بالألمعى ابن جنى ، وابن سينا ، والخفاجى ، ومعاصرة بالشيخ عبد الله العلايلى فى مقدمته لدراسة لغة العرب .

* *

● **الصوت والحركات :**

* يعلل ابن القيم حركات الإعراب والبناء ، ويشير إلى أن الحركة على الحرف ليست له وإنما هى للعضو اللافظ ، وحين نقول : إن الحرف متحرك فإنما ذلك على سبيل التجاوز لا الحقيقة ، ويرى أن الحركة بعض الحرف . .

* ويوضح معنى الجزم بالانقطاع الذى لا نتاج له ، لعدم مده ، بخلاف

الصوت الخفى للفتحة أو النصبة ، والذى إذا مُدَّ كان ألفًا ، ولماذ كانت حركات الإعراب وكان البناء . . . نستمع إليه يقول :

« قولهم : حرف متحرك ، وتحرك الواو ، ونحو ذلك . . تساهل منهم ، فإن الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز إلى حيز ، و لحرف جزء من الصوت ، ومحال أن تقوم الحركة بالحرف ، لأنه عرض والحركة لا تقوم بالعرض وإنما المتحرك فى الحقيقة هو العضو من الشفتين أو اللسان أو الحنك الذى يخرج منه الحرف :

فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق ، فيحدث مع ذلك صوت خفى مقارن للحرف : إن امتد كان واوًا ، وإن قصر كان ضمة ، (كما ذكر ابن جنى أن الحركة بعض الحرف) .

وكذلك الفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف ، وحدوث الصوت الخفى الذى يسمى فتحة أو نصبة ، وإن مدت كانت ألفًا ، وإن قصرت فهى فتحة .

وكذلك القول فى القصر .

* *

* والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف ، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك ، أى ينقطع ، فلذلك سمى جزمًا اعتبارًا بانجزام الصوت ، وهو انقطاعه ، وسكونًا اعتبارًا بالعضو الساكن .

فقولهم : فتح وضم وكسر هو من صفة العضو .

وإذا سميت ذلك : نصبًا ورفعًا وجرًا وجزمًا ، فهى من صفة الصوت ، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين ، وينتصب عند فتحهما ، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما .

ولهذا عبروا عنه بالرفع والنصب والجر عن حركات الإعراب ، إذ

الإعراب، لا يكون إلا بعامل وسبب . كما أن هذه الصفات التى تضاف إلى الصوت من رفع ونصب وخفض إنما تكون بسبب ، وهو حركة العضو .

واقتضت الحكمة اللفظية أن يعبر بما يكون عن سبب عما يكون عن سبب وهو الإعراب .

وأن يعبر بالفتح والضم والكسر والسكون عن أحوال البناء ، فإن البناء لا يكون بسبب ، وأعنى بالسبب (العامل) . فاقتضت الحكمة أن يعبر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده تغييراً له ، إذ الحركات الموجودة فى العضو لا تكون إلا بآلة ، كما تكون الصفات المضافة إلى الموصوف .

وعندى : أن هذا ليس باستدراك على النحاة ، فإن الحرف وإن كان عرضًا فقد يوصف بالحركة تبعًا لحركة محلية ، فإن الأعراض ، وإن لم تتحرك بأنفسها فهى تتحرك بحركة محالها .

وعلى هذا فقد اندفع الإشكال .

وأما المناسبة إلى ذكرها فى اختصاص الألقاب فحسنة ، غير أن كثيراً من النحاة يطلقون كلا منها على الآخر ، ولهذا يقولون فى قام زيد مرفوع علامةرفعه ضمة آخره ، ولا يقولون : رفعة آخره ، فدل على إطلاق كل منهما على الآخر [1] .

* *

● **الاشتقاق والمصدر :**

وقد فرق علماء اللغة بين المصدر الصريح والمصدر المؤول ، وبينوا أنواع الاشتقاق وأصّل علماء اللُّغة « أنواع الاشتقاق ، وقعدوا فقهها وبينوا الفروق

---

(١) بدائع الفوائد : ١/ ٣٤ ، ٣٥

بينها ، وبذلك قرت التعاريف والمفاهيم بين المدارس النحوية واللغوية ، على نحو ما زخرت به كتب النحو وأصول اللغة .

ولكن ابن قيم الجوزية بعقله الواعى ، وألمعيته يضع يدنا على موطن الاستعمال الدقيق ، وبيان ثمرة الخلاف ، وبخاصة فيما من شأنه أن يجعل الحكم مختلفًا ، والنتيجة ، وكذلك إذا كان ذلك وجهيًا - بمعنى التلاقى فى بعض الوجوه ، أو لا . ويريد كيف وظف الفقهاء ألفاظ اللُّغة وجاءت أحكامهم تبعًا لذلك .

ويذكر تدليلاً على ذلك الفرق بين « تمليك المنفعة ، وتمليك الانتفاع » ، فالأول : يملك به الانتفاع والمعاوضة ، والثانى - تمليك الانتفاع - : يملك به الانتفاع دون المعاوضة . ويخرج على تلك القاعدة :

إجارة ما استأجره ، لأنه ملك المنفعة بخلاف المعاوضة على البضع ، فإنه لم يملكه وإنما ملك أن ينتفع به ، وكذلك إجارة ما ملك أن ينتفع به من الحقوق كالجلوس بالرحاب وبيوت المدارس والربط ونحو ذلك لا يملكها ، لأنه لم يملك المنفعة ، وإنما ملك الانتفاع .

وعلى هذا الخلاف تخرج إجارة المستعار :

فمن منعها كالشافعى وأحمد ومن تبعهما ، قال : هو قد ملك المنفعة ، ولهذا يلزم عنده بالتوقيت ، ولو أطلقها لزمت فى مدة ينتفع بمثلها عرفًا ، فليس له الرجوع قبلها [1] .

* *

● الإضافة والمشترك :

ويفرق بين حقوق المالك وحقوق الملك ، ونتيجة الخلاف فى هذه الإضافة ، يقول :

---

(١) بدائع الفوائد : ٣/١

حقوق المالك شيء ، وحقوق الملك شيء آخر :

فحقوق المالك تجب لمن له على أخيه حق ، وحقوق الملك تتبع الملك ، ولا يراعى بها المالك ، وعلى هذا حق الشفعة للذمى على المسلم : من أوجبه جعله من حقوق الأملاك ، ومن أسقطه جعله من حقوق المالكين .

والنظر الثانى أظهر وأصح ، لأن الشارع لم يجعل للذمىّ حقًا فى الطريق المشترك . . كما يرى الإمام أحمد [1] .

* وتتعدد المعانى بسبب المشترك اللفظى ، فتأتى ألفاظ المشترك المعنوى ، وتعطى دليلاً على ملاحظة وبقاء الفروق اللغوية فيما بين المترادف ، تلمح أحيانًا ، وتنسى إذا تنوسى الأصل عند الاستعمال . . وتتنوع المعانى تبعًا لاختلاف حروف الربط ، يقول :

(الخبر إن كان عن حكم عام يتعلق بالأمة : فإما أن يكون مستنده السماع فهو الرواية : وإن كان مستنده الفهم من المسموع فهو الفتوى) .

وإن كان جزئيًا يتعلق بمعين مستنده المشاهدة ، والعلم فهو الشهادة .

وإن كان خبرًا يتعلق بالمخبر عنه والمخبر به هو مستمعه أونائبه فهو الدعوى .

وإن كان خبرًا عن تصديق هذا الخبر فهو الإقرار .

وإن كان خبرًا عن كذبه فهو الإنكار .

وإن كان خبرًا نشأ عن دليل فهو النتيجة .

وتسمى قبل أن يحصل عليها الدليل مطلوبًا .

وإن كان خبرًا عن شيء يقصد منه نتيجته فهو دليل وجزؤه مقدمته[2] .

* *

* ومثال آخر فى هذا المقام يوضح الموضوع ، يقول :

---

(١) السابق : ٢/١ (٢) السابق : ٧/١

« شهد » فى لسانهم لها معان

أحدها :

الحضور ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ، وفيه قولان :

أحدهما : من شهد المصر فى الشهر ، **والثانى** : من شهد الشهر فى المصر متلازمان .

والثانى :

الخبر ، ومنه : (شهد عندى رجال مرضيون وأرضاهم عندى عمر ، أن رسول الله ﷺ - نهى عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح).

والثالث :

الإطلاع على الشىء [1] ، ومنه : ﴿ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [2] .

* *

● **الترادف :**

الترادف ركن من أركان التنمية اللغوية لا شك فى ذلك .. ومع ثباته وثبوته واستقلاله بنفسه فى العربية إلا أنه لا يمكن التغاضى أحيانًا عن الفروق اللغوية بين ألفاظ الترادف ، وبخاصة إذا لم تنس بكثرة الاستعمال للمترادفات ، أو لمح الأصل والفرع أو نسيان الأصل ..

يشير إلى ذلك ابن القيم حين يفرق بين الشهادة والرواية . يقول : (الفرق بين « الشهادة ، والرواية » .

أن الرواية يعم حكمها الراوى وغيره على مر الأزمان .

---

(١) السابق : ٨/١ (٢) البروج : ٩

والشهادة تخص المشهود عليه وله ، ولا يتعداهما إلا بطريق التبعية المحضة: فإلزام المعين - أى عند الشهادة - يتوقع منه العداوة وحق المنفعة والتهمة الموجبة للرد ، فاحتيط لها - للشهادة - بالعدد والذكورية ، وردت بالقرابة والعداوة ، وتطرق التهم .

ولم يفعل مثل هذا فى الرواية التى يعم حكمها ولا يخص . .

فلم يشترط فيها عددًا ولا ذكورية ، بل اشترط فيها ما يكون مغلبًا على الظن صدق المخبر وهو العدالة المانعة من الكذب ، واليقظة لمانعة من غلبة السهو والتخليط . . .) .

* ويأتى بمسائل على هذه القاعدة ، منها :

الإخبار عن رؤية هلال رمضان ، من اكتفى فيه بالواحد جعله رواية لعمومه للمكلفين فهو كالأذان .

ومن اشترط فيه العدد ألحقه بالشهادة ، لأنه لا يعم الأعصار ولا الأمصار، بل يخص تلك السنة وذلك المصر فى أحد القولين ، وهذا ينتقض بالأذان نقضًا لا محيص عنه .

* وعلى هذا أيضًا : الجَرْحُ للمحدّث والشاهد . ومنها الترجمة للفتوى والخط - والشهادة وغيرها . ومنها المخبر عن نجاسة الماء . . هل يشترط فى ذلك التعدد لأنه بمنزلة الشهادة ، أو لا يشترط كالرواية والحكم ؟

ويرى : أن القاعدة السابقة لا تجرى على ما بيد الإنسان وتحت تصرفه :

يقول : (قبول قول القصاب فى الذكاة ليس من هذا الباب - باب الشهادة والرواية - بل هو من قاعدة أخرى ، وهى : أن الإنسان مؤتمن على ما بيده ، وعلى ما يخبر به عنه) .

فإذا قال الكافر - يعنى الكتابى - هذه ابنتى ، جاز للمسلم أن يتزوجها .

وكذا ، إذا قال هذا ما لى جاز شراؤه وأكله .

فإذا قال : هذا زكيته جاز أكله .

فكل أحد مؤتمن على ما يخبر به مما هو فى يده ، فلا يشترط هنا عدالة ولا عدد .

ويقول : (إذا كان المؤذن يقبل قوله وحده ، مع أن لكل قوم فجرًا وزوالاً وغروبًا يخصهم ، فلأن يقبل قول الواحد فى هلال رمضان أولى وأحرى) (١) .

* *

● (العين) والمشترك اللفظى :

وعلماء اللغة (أصول اللغة) أشبعوا لفظ العين كلامًا ، وتشريحًا وتفريعًا ، وابن القيم يدلى برأيه فى اللفظ بفلسفة مستقلة ، مستقاة من الإطلاقات والاستعمال وما يتعلق باختلاف المعنى لها تبعًا لتنوع الاستعمال ، والانتقال بها من الحقيقة إلى المجاز ، يقول :

(العين ، يراد بها حقيقة الشىء المدركة بالعيان أو ما يقوم مقام العيان ، وليست - اللفظة على أصل موضوعها ، لأن أصلها أن يكون مصدرًا وصفة لمن قامت به ، ثم عبر عن حقيقة الشىء بالعين ، كما عبر عن الوحش بالصيد ، وإنما الصيد فى أصل موضوعه مصدر من صاد يصيد .

ومن هنا لم يرد فى الشريعة عبارة عن نفس البارى سبحانه وتعالى ، لأن نفسه سبحانه غير مدركة بالعيان فى حقنا اليوم .

وأما عين القبلة ، وعين الذهب ، وعين الميزان ، فراجعة إلى هذا المعنى .

وأما العين الجارية فمشبهة بعين الإنسان لموافقتها لها فى كثير من صفاتها .

وأما عين الإنسان فمسماة بما أصله أن يكون صفة ومصدرًا . لأن العين فى أصل الوضع مصدر كالدين ، والزين ، والبين ، والأين ، وما جاء على بنائه .

---

(١) بدائع الفوائد : ١/ ٥ - ٧ بتصرف .

* ومما يدل على أنها مصدر فى الأصل قوله تعالى : ﴿ عَيْنَ الْيَقِينِ ﴾ كما قال تعالى : ﴿ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ (١) ﴿ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ (٢) فالعلم والحق مصدران مضافان إلى اليقين فكذلك العين . هكذا قال السهيلى - رحمه الله تعالى - وفيه نظر :

لأن إضافة عين إلي اليقين من باب قولهم نفس الشىء وذاته ، فعين اليقين نفس اليقين ، والعين التى هى عضو سميت عينًا ، لأنها آلة ومحل لهذه الصفة التى هى العين ، وهذا من قولهم : امرأة ضيف وعدل ، تسمية للفاعل باسم المصدر والعين التى هى حقيقة الشىء ونفسه من باب تسمية المفعول بالمصدر كصيد . . أ هـ .

فأصل « العين » المصدر أو الصفة فى الوضع ، وبعض استعمالاتها لصفة تلمح فى المشابهة بهذا الأصل أو ما يشابه ، وذلك فى الصفات ، ورد ما رآه السهيلى لأن الإضافة من إضافة الشىء إلى نفسه (٣) .

ثم يرد توهم السهيلى مرة ثانية ، فى أن إضافة العين إلى البارئ سبحانه حقيقة لا مجازًا فى قوله تعالى : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِى ﴾ (٤) ويرد عليه وعلى المعتزلة ما قالوه فى الصفات ويفند قولهم من وجوه ، بما ينصر مذهب أهل السنة والجماعة . .

كما يشير إلى ما ذكره حذاق اللغة وفقهها من أن الأصل اللغوى فى الوضع كثيرًا ما ينسى وتنسى حقيقته ، ورب مجاز كثر واستعمل حتى نسى أصله وتركت حقيقته كما فى بعض استعمالات لفظ « العين » ، وغيره من ألفاظ المشترك .

ولا يكتفى ابن القيم ببحث اللفظ وإطلاقاته ، ولكنه يرينا ما قيل فى

---

(١) التكاثر : ٥ (٢) الواقعة : ٩٥

(٣) بدائع الفوائد : ٢/ ٣ . (٤) طه : ٣٩

استعمالاته بطرق مختلفة ، من حيث التعدى بحروف مختلفة ، أو من حيث اللزوم ، فيحكى مثلاً ما حكاه السهيلى - رحمه الله تعالى - فى استعمالات لفظ « العين » ثم يستدرك عليه بما يدل عليه الجمع والإفراد حين الاستعمال ، مما يدل على حسه اللغوى ، وبعد نظره وثاقب فكره . .

يقول ولحرف الجر دخل كبير فى تنوع المعنى ، ويشير إلى ذلك ابن لقيم : (قال : ومن فوائد هذه المسألة - مسألة الإرادة والمحبة وتلازمها أولاً ، عند الأشاعرة وغيرهم أن يسأل عن المعنى الذى لأجله قال تعالى : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِى ﴾ (١) بحرف على ، وقال تعالى : ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾ (٢) بالباء ، ﴿ وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ (٣) ، وما الفرق ؟ .

فالفرق : أن الآية الأولى وردت فى إظهار أمر كان خفيًا ، وإبداء ما كان مكتومًا ، فإن الأطفال إذ ذاك كانوا يغذون ويصنّعون سرًا ، فلما أراد أن يصنع موسى ويغذى ويربى على حال أمر وظهور ، لا تحت خوف واستسرار دخلت « على » على اللفظ تنبيهًا على المعنى ، لأنها تعطى الاستعلاء ، والاستعلاء ظهور وإبداء ، فكأنه يقول سبحانه وتعالى ، ولتصنع على أمن لا تحت خوف .

وذكر العين لتضمنها معنى الرعاية والكلاءة .

* وأما قوله تعالى : ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾ ، و﴿ وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ فإنه إنما يريد برعاية منا وحفظ ما تقدم أ . هـ هذا كلامه ، أى كلام السهيلى .

ويعقب عليه ابن القيم بقوله :

ولم يتعرض - لوجه الإفراد هناك (على عينى) ، والجمع هنا (بأعيننا) ، وهو من ألطف المعانى للآية .

---

(١) طه : ٣٩ (٢) القمر : ١٤ (٣) هود : ٣٧

* والفرق بينهما يظهر من الاختصاص الذى خص به موسى فى قوله تعالى : ﴿ وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴾ ، فاقتضى هذا الاختصاص الاختصاص الآخر فى قوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِى ﴾ فإن هذه الإضافة إضافة تخصيص .

وأما قوله تعالى : ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾ ، و﴿ وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ فليس فيه من الاختصاص ما فى صنع موسى على عينه سبحانه وتعالى ، واصطناعه إياه لنفسه ، وما يسنده سبحانه إلى نفسه بصيغة ضمير الجمع قد يريد به ملائكته ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ ﴾ ، ونظائره ، فتأمل أ . هـ .

* * *

اللغة والأدب والنقد

● **فلسفة الكلام اللغوى ، وسرّ المضمرات :**

النحاة يرون أن الكلام لغة كل ما أفاد - بينما يفضل ابن القيم ما يراه السهيلى :

أن الكلام هو تعبير عما فى نفس المتكلم من المعانى ، فإذا أضمر ذلك المعنى فى نفسه - أى أخفاه - ودل المخاطب عليه بلفظ خاص سمى ذلك اللفظ ضميرًا ، تسمية له باسم مدلوله . .) فكلام النحاة أخص ، وما اختاره ابن القيم من كلام السهيلى أعم وأشمل .

وعن سر المضمرات ، وعددها ، وأحوالها ، وسر ترتيب حروفها ، يقول : والمضمرات فى كلامهم نحو ستين ضميرًا ، وأحوالها معلومة ، لكن ننبه على أسرارها من أحكام المضمرات :

اعلم أن المتكلم لما استغنى عن اسم الظاهر فى حال الأخبار لدلالة المشاهدة عليه ، جعل مكانه لفظًا يومىء به إليه ، وذلك اللفظ مؤلف من همزة ونون .

أما الهمزة فلأن مخرجها من الصدر ، وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم ، إذ المتكلم فى الحقيقة محله وراء حبل الوريد ، قال تعالى :

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ (١) ألا تراه يقول : ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ (٢) .

---

(١) سورة ق : ١٦ (٢) سورة ق : ١٨

يعنى ما يلفظ المتكلم ، فدل على أن المتكلم أقرب شىء إلى حبل الوريد، فإذا كان المتكلم على الحقيقة محله هناك ، وأردت من الحروف ما يكون عبارة عنه ، فأولاها بذلك ما كان مخرجه من جهته وأقرب المواضع إلى محله ، ليس إلا (الهمزة) أو (الهاء) ، والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجهر والشدة ، وضعف الهاء بالخفاء ، فكان ما هو أجهر أقوى وأولى بالتعبير عن اسم المتكلم الذى الكلام صفة له ، وهو أحق بالاتصاف به »

* وفى تحليل الفاهم المدقق بَيَّن سر اتصال حروف الضمائر وترتيبها ، واختصاصها بحركاتها ، وأصحابها من متكلم أو مخاطب أو غائب ، والثوابت فى أصول حروفها والطوارئ ، والفرق بين علامات التثنية ، والجمع من الحروف الدالة على ذلك ، واختصاص حالات معينة بحروف معينة فى الضمائر دون غيرها . . . حتى يصل إلى ضمير « نحن » فيقول عنه فيما قال:

« . . . ثم كانت الكلمة آخرها نون وفى أولها : إشارة إلى الأصل المتقدم الذى لم يمكنه الإتيان به ، وهو تثنية « أنا » التى هى بمنزلة عطف اللفظ على مثله ، فإذا لم يمكنهم ذلك فى اللفظ مثنى ، كانت النون المكررة تنبيهًا عليه ، وتلويحًا عليه .

وخصت « النون » بذلك دون الهمزة ، لما تقدم من اختصاص ضمير الجمع بالنون ، وضمير المتكلم بالهمزة ، ثم جعلوا بعد النون (حاء) ساكنة لقربها من مخرج الألف الموجودة فى ضمير المتكلم قبل النون وبعدها

ثم بنوها على الضم دون الفتح والكسر ؛ إشارة إلى أنه ضمير مرفوع ، وشاهده ما قلناه فى الباب من دلالة الحروف المقطعة على المعانى ، والرمز بها إليها ، وقوع ذلك فى منثور كلامهم ومنظومه :

فمنه : قلت لها قفى . قالت : قاف .

ومنه : ألاتا ، فيقول الآخر : ألافا . يعنى : ألا ترحل ، فيقول : ألا فارحل .

ومنه :

بالخيـــر خيراتا ، وإن شرافًا وما أريد الشرّ إلا أنْ تشا[1]

وقولهم :

مهيم ، فى أنا هذا يا امرؤ ؟ وأيـــــــش ، فى أى شىء

و« م الله » ، فى أيمن الله ، ومن هذا الباب حروف التهجى فى أوائل السور)[2] .

* *

ويعود إلى مزيد بيان لسر ترتيب الحروف فى الكلمات والضمائر ، من أقوال أئمة العلماء ، رابطًا استعمال اللغة بالدين ، يقول :

(وقد رأيت لابن فورك ، نحوا من هذا فى اسم (الله) ، قال : الحكمة فى وجود الألف فى أوله : أنها من أقصى مخارج الصوت قريبًا من القلب ، الذى هو محل المعرفة إليه .

ثم الهاء فى آخره مخرجها من هناك أيضًا ، لأن المبتدأ منه والمعاد إليه ، والإعادة إليه أهون من الابتداء .

وكذلك لفظ الهاء أهون من لفظ الهمزة [3] .

وهذا معنى كلامه [4] ، فلم يقل ما قلناه فى المضمرات إلا اقتضابًا من أصول أئمة النحاة واستنباطًا من قواعد اللغة .

---

(١) رواه ابن منظور فى لسان العرب على هذا النحو :

بالخير خيرات وإن شرًا فا ولا أريد الشرَّ إلا أن تشا

قال : وزعم بعضهم أنه أراد (الفاء والتاء) فرخم .

(٢) مثل : ألم ، والمص ، وحم ، وكهيعص ، والمر ، وص ، وق . . .

(٣) الهمزة صوت مجهور عند فريق من علماء الأصوات المحدثين ، وعند آخرين وسط بين الجهر والهمس ، شديد ، مستفل ، منفتح ، مصمت ، بينما الهاء صوت مهموس ، رخو ، مستفل ، منفتح ، مصمت . . وهذا سر ضعفها .

(٤) يشير إلى ابن فورك .

فتأمل هذه الأسرار ، ولا يزهدنك فيها نبو طباع أكثر الناس عنها ، واستغناؤهم بظاهر من الحياة الدنيا عن الفكر فيها ، والتنبيه عليها ، فإنى لم أفحص عن هذه الأسرار ، وخفى التعليل فى الظواهر والإضمار ، إلا قصد التفكر والاعتبار فى حكمة مَنْ خلق الإنسان وعلمه البيان .

فمتى لاح لك من هذه الأسرار سر ، وكشف لك عن مكنونها فكر ، فاشكر الواهب للنعمى ، وقل رب زدنى علمًا) [1] أ هـ .

رأينا ابن القيم يبذل قصارى جهده فى جعل الأمور العلمية مرتبطة بوشائح دينية ، كقوله : « إن مخرج الهمزة من الصدر ، لأن محل المتكلم وراء حبل الوريد ، ويستشهد بالآية الكريمة كما سبق ، وإشارته إلى قوة الهمزة بالجهر والشدة وضعف الهاء . . وأولى الحروف بقرب أو بعد هو ما ناسب أن يكون من قربه مخرجًا قبل غيره ، ولا بد من حروف الحلق ما هو أقوى من غيرها جهرًا وشدة كالهمزة أو الهاء كانت أقرب إلى المتكلم حين لفظه ، حتى يتحقق معنى الآية الكريمة بمعنى ما يلفظ المتكلم » .

ثم يحدثنا على الحروف التى تتصل بالضمائر ، والحال المقتضى لذلك ، بما يقنع القارئ ، والمتأمل ، والباحث عن السر من المختصين فى اللغويات وأصولها » .

كما يبين الفرق بين احتياج الأشخاص الثلاثة (المتكلم ، والمخاطب ، والغائب) إلى الحروف التى تكون الضمائر المناسبة لهم ، والتى لا يحتاج إليها بعضهم حتى تتضح الأمور اللغوية فى الضمائر ، وفلسفة هذا الضم حين الاحتياج أو عدمه .

ويجعل دلالة الحروف المقطعة دالة على المعانى والرمز بها إليها . . بما يجرنا إلى بحث أصول الكلمات اللغوية فى العربية ، وهل هى ثنائية ، أو أحادية [2] .

---

(١) بدائع الفوائد : ١٧٥ - ١٨٠ بتصرف .

(٢) لى كتاب عن اللغة العربية وهل أصولها ثنائية أم ثلاثية ؟ طبع مكتبة وهبة ، وظهر لى أن أصول كلمات كثيرة أحادية أيضًا .

وقلنا : إن ابن القيم - رحمه الله تعالى - يريد أن يجعل كل شيء « حتى فى الجانب اللغوى من تقوى القلوب ، ويلبسه ثوب المهابة والجلال » ، فهو يشير إلى ما ذكره ابن فورك ، من أن :

« الألف فى اسم « الله تعالى » فى أول اللفظ لأنها من أقصى مخارج الصوت وقريبًا من القلب » . . وقد تحدث ابن جنى - رحمه الله تعالى - عن ترتيب الحروف وتقاليبها ، وبقاء المعنى فى معظم التقاليب أو كلها . . وغير ابن جنى ولع بالإشارة إلى الأصل الثلاثى أو الثنائى . . والمعنى المستقى من ذلك . . كما صنع ابن سينا ، والخفاجى ، والسكاكى . وانتهاء بالشيخ العلايلى - رحمه الله تعالى - بالبحث عن المعنى المستقى من الحرف الأحادى ، كما ورد فى الجدول الفنيقى . .

ولكن ابن القيم يرى أن الألف من اسم الجلالة (الله) كانت فى أول الاسم لقرب مخرجها من القلب ، وهذه لفتة طيبة من رجل صالح .

* *

● **الحرف الواحد ، وأصل اللفظ :**

لعل البعض قد أخذته الدهشة حين ذكرنا أن أصول العربية تدور حول الثنائية والثلاثية فى كتابنا [1] ، وقد أشرنا فيه إلى أن بعضهم ذهب إلى أن المعنى فى العربية يرجع إلى الأحادية ، كما فى الجدول الفنيقى ، الذى ذكره الشيخ عبد الله العلايلى فى « مقدمته » .

ووراء هذه المعانى الدقيقة يغوص العلامة ابن القيم ، ليقدم لنا : « فائدة بديعة » فى أن المعنى قد يستقى من حرف واحد ، يقول :

(الاسم من (هذا) الذال وحدها دون الألف على أصح القولين ، بدليل : سقوط الألف فى التثنية والمؤنث) : ويبين لماذا اختصت الذال بذلك ، فيقول :

---

(١) سبقت الإشارة إليه .

وخصت « الذال » بهذا الاسم لأنها من طرف اللسان ، والمبهم مشار إليه، فالمتكلم يشير نحوه بلفظه أو بيده ، ويشير مع ذلك بلسانه ، فإن الجوارح خدم القلب ، فإذا ذهب القلب إلى شيء ذهابًا معقولاً ذهبت الجوارح نحوه ذهابًا محسوسًا ، والعمدة فى الإشارة فى مواطن التخاطب على اللسان .

ولا يمكن إشارته إلا بحرف يكون مخرجه من عذبة اللسان ، التى هى آلة الإشارة دون سائر أجزائه ، فأما « الذال » أو « التاء » ، فالتاء مهموسة رخوة ، فالمجهور أو الشديد من الحروف أولى منها للبيان .

و« الذال » مجهورة فخصت بالإشارة إلى المذكر وخصت التاء بالإشارة إلى المؤنث لأجل الفرق ، وكانت التاء به أولى (بالمؤنث) لهمسها وضعف المؤنث ، ولأنها قد ثبتت علامة التأنيث فى غير هذا الباب ، ثم بينوا حركة الذال بالألف ، كما فعلوا فى النون من أنا ، وربما شركوا المؤنث مع المذكر فى الذال ، فاكتفوا بالكسرة فرقًا بينهما ، وربما اكتفوا بوجود لفظ التاء فى الفرق بينهما وربما جمعوا بين لفظ التاء والكسرة حرصًا على البيان . أ هـ .

« فالجوارح عنده تتبع القلب ، لأنها خدمه ، وفرق بين اتبعية الحسية والعقلية ، والعمدة فى الإشارة اللسان ، ومن عذبته يكون حرف الإشارة .

ويشير إلى أنهم زادوا « اللام » توكيدًا . . وكانت « اللام » أولى بهذا الموطن حين أرادوا الإشارة إلى البعيد ، فكثرت الحروف حين كثرت مسافة هذه الإشارة - وقللوها حين قلت .

وكذلك جئت بكاف الخطاب (ذلك) فكأنك تقول له : لك قول ، ولك أرمز بهذا الاسم . ففى اللام طرف من هذا المعنى . .

« وأما دخول هاء التنبيه (هذه وهذا) فلأن المخاطب يحتاج إلى تنبيه على الاسم الذى يشير به إليه ، لأن للإشارة قرائن حال يحتاج أن ينظر إليها ، فالمتكلم كأنه آمر له بالالتفات إلى المشار إليه ، أو منبه له ، فلذلك اختص هذا الموطن بالتنبيه . .

* *

* وابن القيم ليس حاكيًا ولا مقلدًا ولا تابعًا ، بل له رأيه وترجيحه واستقلاله ، وإن ذهب علماء اللغة والنحو إلى نحو آخر . . فهو يقول عن حرف التنبيه (الهاء) وعدم جواز أن تعمل معانيها فى الأحوال والظروف ، يقول :

(وعندى أن حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء ، وسائر حروف المعانى ، لا يجوز أن تعمل معانيها فى الأحوال ، ولا فى الظروف . .) [1] .

* كما يشير إلى الصحيح والأصح فى ترجيحه فى العامل فى هذا الباب ، فليراجع هذه المباحث البديعة من شاء مزيدًا من البحث الممتع المفيد والعميق ، وليحيط بالموضوع من جميع أطرافه .

* *

● الاتفاق والاختلاف فى صفات الحروف ومعانيها :

واتفاق الحروف فى الصفات يتبعه اتفاق المعانى ، واختلاف بعض الحروف فى الصفات ينوع المعانى ، ويأتى بالفروق بينها ، يقول : (وأما « حتى » فموضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، وغاية كل شىء حده ، ولذلك كان لفظها كلفظ « الحد » فإنها « حاء » قبل تاءين ، كما أن الحد حاء قبل دالين ، والدال كالتاء فى المخرج والصفة إلا فى الجهر ، فكانت لجهرها (فى الحد) أولى بالاسم لقوته ، والتاء (فى حتى) لهمسها أولى بالحرف لضعفه .

ومن حيث كانت حتى كانت للغاية خفضوا بها كما يخفضون « بإلى » التى للغاية .

والفرق بينهما : أن « حتى » غاية لما قبلها وهو منه ، وما بعد « إلى » ليس مما قبلها ، بل عنده انتهى ما قبل الحرف ، ولذا فارقتها فى أكثر أحكامه .

---

(١) بدائع الفوائد : ١/١٨١

ولم تكن « إلى » عاطفة لانقطاع ما بعدها عما قبلها بخلاف حتى . ومن ثم دخلت « حتى » فى حروف العطف ، ولم يجز دخولها على المضمر المخفوض إذا كانت خافضة (لا تقول : قام القوم حتاك .

ومن حيث كانت ما بعدها غاية لما قبلها لم يجز فى العطف : قام زيد حتى عمرو ولا أكلت خبزًا حتى تمرًا ، لأن الثانى ليس بحد للأول ولا ظرف)[1] اهـ .

بين ابن القيم صفة بعض الحروف ، ونتيجة ذلك فى المعنى ، وفرق بين المعنى بناء على اختلاف الصفات ، وفرق بين اللفظتين فى العمل كما فرق بينهما فى المعنى وضرب أمثلة توضح المعنى وتبينه ، وتظهر العمل والحكم استقصاء للفائدة وبيانًا لمزيد من الفوائد البديعة .

* *

* ويذكر أحيانًا ما يستحسنه ويرجحه ، ويعلن رأيه بصراحة فيما ليس بصحيح : فهو يرد على المتوهمين ، ويذكر ما كان يجب أن يذكره العلماء فى المسألة مما أغفلوه ولم ينبهوا عليه ، ويذكر بأمانة العلماء ما ذكره الغير فى المسألة مما يرتضيه ويكتفى به ، يقول :

(ليس المراد من كون « حتى » لانتهاء الغاية ، وأن ما بعدها ظرفًا أن يكون متأخرًا فى الفعل عما قبلها ، فإذا قلت : (مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحاج حتى المشاة) لم يلزم تأخر موت الأنبياء عن الناس وتأخر قدوم المشاة عن الحاج .

ولهذا قال بعض الناس إن « حتى » مثل الواو لا تخالفها إلا فى شيئين :

أحدهما : أن يكون المعطوف من قبيل المعطوف عليه ، فلا تقول : قدم الناس حتى الخيل بخلاف « الواو » .

---

(١) بدائع الفوائد : ١/ ١٨١

الثانى : أن تخالفه بقوة أو ضعف ، أو كثرة أو قلة ، وأما أن يفهم منها الغاية والحد فلا والذى حمله على ذلك ما تقدم من المثالين .

ولكن فاته (فات بعض الناس) أن يعلم المراد بكون ما بعدها غاية وظرفًا، فاعلم أن المراد به أن يكون غاية فى المعطوف عليه لا فى الفعل ؛ فإنه يجب أن يخالفه فى الأشد والأضعف والقلة والكثرة .

وإذا فهمت هذا ، فالأنبياء غاية للناس فى الشرف والفضل ، والمشاة غاية للحجاج فى الضعف والعجز .

وأنت إذا قلت : « أكلت السمكة حتى رأسها » فالرأس غاية لانتهاء السمكة ، وليس المراد أن غاية أكلك كان الرأس ، بل يجوز أن يتقدم أكلك للرأس . وهذا مما أغفله كثير من النحويين لم ينبهوا عليه أ هـ [1] .

❊ ❊

❊ ويرد ابن القيم التوهم الشائع ، وينسب القول لأهله كأمانة الفضلاء ، ويرجح الأصوب ، يقول : « أو » وضعت للدلالة على أحد الشيئين المذكورين معها ، ولذلك وقعت فى الخبر المشكوك فيه ، حيث كان الشك ترددًا بين أمرين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، لا أنها وضعت للشك : فقد تكون فى الخبر الذى لا شك فيه ، إذا أبهمت على المخاطب ، ولم تقصد أن تبين له ، كقوله سبحانه : ﴿ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [2] ، أى أنهم من الكثرة بحيث يقال فيهم : هم مائة ألف أو يزيدون (فأو) على بابها : دالة على أحد الشيئين : إما مائة ألف بمجردها ، وإما مائة ألف مع زيادة ، والمخبر فى كل هذا لا يشك [3] .

وقوله تعالى : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [4] دهب فى (أو)

---

(١) بدائع الفوائد : ١/١٩٧ - ١٩٩ بتصرف .
(٢) الصافات : ١٤٧
(٣) وقال بعض العلماء « أو » فى هذه الآية بمعنى : بل.
(٤) البقرة : ٧٤

هذه كالتى فى قوله سبحانه : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ [1] إلى أنها « أو » التى للإباحة : أى أبيح للمخاطبين أن يشبهوا بهذا ، أو هذا ، **وهذا فاسد** ، فإن « أو » لم توضع للإباحة فى شىء من الكلام ، ولكنها على بابها ، أما قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ فإنه تعالى ذكر مثلين مضروبين للمنافقين فى حالتين مختلفتين : فهم لا يخلون من أحد الحالتين ، « فأو » على بابها من الدلالة على أحد المعنيين ، وهذا كما تقول : زيد لا يخلو أن يكون فى المسجد أو الدار ، ذكرت « أو » لأنك أردت أحد الشيئين . .

وتأمل الآية بما قبلها وافهم المراد منها تجد الأمر كما ذكرت لك ، وليس المعنى أبحت لكم أن تشبهوهم بهذا وهذا .

وأما قوله سبحانه : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ فإنه ذكر قلوبًا ولم يذكر قلبًا واحدًا ، فهى على الجملة قاسية ، أو على التعيين لا تخلو من أحد أمرين : إما أن تكون كالحجارة ، وإما أن تكون أشد قسوة ، ومنها كالحجارة ، ومنها ما هو أشد قسوة منها ، ومن هذا قول الشاعر :

فقلت لهم شيئان لا بد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل

أى لا بد منهما فى الجملة ، ثم فصل الاثنين بالرماح والسلاسل : فبعضهم له الرماح قتلاً ، وبعضهم له السلاسل أسرًا ، فهذا على التفصيل والتعيين ، والأول على الجملة فالأمران واقعان جملة وتفصيلهما بما بعد « أو ».

وقد يجوز فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ مثل أن يكون فيما فى قوله تعالى : ﴿ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [2] . . .

وأما أو التى زعموا أنها للإباحة ، نحو : (جالس الحسن أو ابن سيرين) ، فلم توجد الإباحة من لفظ « أو » ، ولا من معناها ولا تكون « أو » قط

---

(١) البقرة : ١٩ (٢) الصافات : ١٤٧

للإباحة وإنما أخذت من لفظ الأمر الذى هو للإباحة ، ويدل على هذا : أن القائلين بأنها للإباحة يلزمهم أن يقولوا : إنها للوجوب إذا دخلت بين شيئين لا بد من أحدهما نحو قولك للمكفِّر : أطعم عشرة مساكين ، أو أكسهم ، فالوجوب هنا لم يوجد من « أو » ، وإنما أخذ من الأمر ، فكذا : جالس الحسن أو ابن سيرين)[1] . أ هـ .

* أطلنا النقل فى هذه الفائدة البديعة ، لندلل على تتبع العلامة ابن القيم للجزئيات وتلمس الشاهد والدليل على قوله ، والتعليل المعقول لما يختاره ، ورد التوهم الذى وقع فيه ممن سبقه ، ومناقشة القضايا التى يسوقها مناقشة علمية عقلية ، وإسناد الرأى لقائله ، وبصره بصفات حروف اللغة العربية ومخارجها ، وتنوع المعنى أو اتحاده تبعًا للمخرج والصفة ، - وتتبع معانى الحروف والإشارة إلى أحكامها ، وبيان وجه الجواز أو الامتناع فى استعمالها وبيان وجه التجوز فى قول اللغويين والنحاة ، وذكر وجه الحقيقة كأصل فى الاستعمال وإن أهملت بكثرة الاستعمال للمجاز ، أو التجوز فى القول . . إلخ . . .

فله بصر بالعلوم اللغوية وأصولها ، بجانب كونه فقيهًا له بصر بضروب المعارف الإسلامية وصنوفها ، ومن تتبع أمثال هذه المباحث فى كتبه رأى صدق ما قلناه ، وسعة عقله ووفرة معارفه وعمق تفكيره ، وتلمس الرابطة الدينية ما أمكن . .

واقرأ له على سبيل المثال فى هذا الصدد مباحث : (أصل تركيب لكن) ، و« أم » فى الاتصال والانقطاع ، والسر فى إضمار حرف العطف . . فى كتابه : « بدائع الفوائد » ترى فوائد جمة ، وصدق ما ذهبنا إليه .

* * *

---

(١) بدائع الفوائد : ١/١٩٩